

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٤٨

الجمعة، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر ويسنغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد تينيا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ياو شاونجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/19)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1901366 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

### تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في

ليبيا (S/2019/19)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ويشارك السيد سلامة في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/19، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2019/19).

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد سلامة والسفير يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة مجلس الأمن.

لا تزال المنطقة الجنوبية من البلد، التي تبلغ مساحتها حوالي مليون كيلومتر مربع، تشكل قلب ليبيا الضعيف. وتعاني تلك المنطقة، التي تمثل مصدر جانب كبير من الثروات الطبيعية للبلد بفضل ما تحويه من مياه ونفط، من الإهمال بصورة مؤلمة. وعلى الرغم من الوعود بمعالجة الحالة هناك على مدار سنوات، فإن الظروف آخذة في التدهور بمعدل ينذر بالخطر. وقد أتيحت لي فرصة لزيارة عاصمة المنطقة، سبها، قبل أيام قليلة، والتي كانت أول زيارة لممثل خاص للأمين العام إلى الجنوب منذ عام ٢٠١٢. واستمعت مباشرة من المواطنين الذين تكلموا بشكل مؤثر عما يعانونه من صعوبات رهيبية جراء الأعمال الوحشية العاشمة التي يرتكبها تنظيم داعش وكذلك لاضطرارهم للخوض في بحيرات مياه الصرف الصحي التي نشأت بسبب نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة. ويضاف إلى ذلك انعدام الأمن الناتج عن السهولة التامة لاختراق الحدود ووجود مرتزقة أجناب ومجرمين عاديين يتربصون بالمواطنين والمهاجرين على السواء. وقد أخبرني الكثيرون أنهم يخشون خروج أي من أفراد أسرهم من منازلهم بعد غروب الشمس. وأحث الحكومة والمجتمع الدولي على التحرك بسرعة وحزم لدعم الجنوب. وقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فرقة عمل خاصة للتصدي للحالة السائدة هناك. وستقوم الوكالات بواجبها وستقدم المساعدة، إلا أن السلطات الليبية هي من يجب أن يتحمل هذا العبء.

وهناك تكاليف لهذا التقاعس عن العمل. وللأسف، فإن غضب الجنوبيين قد تُرجم إلى هجمات على خطوط أنابيب المياه ومرافق النفط، مما يضر باقتصاد ليبيا الذي يتعافى ببطء.

وعلى الرغم من أن الجنوب يشكل حالة حادة، فإن ليبيا بأسرها تعاني من مشاكل مماثلة في ظل التقاعس عن التخفيف من حدتها على الرغم من الوعود المتكررة بجلها. ويعاني جميع الليبيين بشدة جراء تدهور الخدمات العامة. ويتعرض المحتجزون

ولا يزال اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض بشأنه بين أبرز الأطراف المسلحة في شهر أيلول/سبتمبر قائماً، إلا أنه يتطلب اهتماماً متواصلاً. وعمل وزير الداخلية جاهداً للنهوض بمستوى الترتيبات الأمنية في مدينة طرابلس، الأمر الذي يعزز اتفاق وقف إطلاق النار الذي تشوبه المشاشة. وتواصل البعثة تقديم المساعدة الفنية للجنة الترتيبات الأمنية التي تم استحداثها وإنشاء مركز العمليات المشتركة المناطة به مهمة تنسيق الخطة الأمنية لطرابلس الكبرى وتنفيذها. وصحيح أنه لا يزال هناك المزيد من الأمور التي يتعين إنجازها، إلا أن هذه المبادرات أسهمت في إعادة الهدوء إلى المدينة.

وعلى نطاق أوسع، لا بد من تحسين الأمن في عموم البلد. فالإرهابيون يهاجمون مدناً وبلدات عديدة، آخرها الهجوم الذي شنه تنظيم داعش في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر على وزارة الشؤون الخارجية في طرابلس. ولا تزال الاشتباكات المتفرقة تحدث في عموم البلد، إذ أن الجماعات المسلحة تسيطر على معظم سبل إنفاذ القانون، عوضاً عن ضباط أمنيين محترفين.

لكن هناك أمل أيضاً في ذلك الصدد. ففي الشهر الماضي، حضرت افتتاح أكاديمية الشرطة التي تم تجديدها، وهذا الأسبوع حضرت افتتاح مركز الشرطة النموذجي الذي يقوم عمله على أساس حفظ النظام خدمةً للمجتمع والمواطن. ولا يزال العمل جارياً لتدريب وإعداد المقات من عناصر الشرطة والشرطة القضائية.

ونعمل إلى جانب السلطات الليبية بغية إحالة السجون الواقعة تحت قبضة الجماعات المسلحة إلى عناصر محترفة ومدربة تحت إشراف وزارة العدل. كما قمنا بالضغط على الحكومة لإيجاد حلول لمهزلة احتجاز المدنيين دون توجيه تهم إليهم أو مثولهم أمام القضاء. وقد وردنا بأن المئات تم إطلاق سراحهم ويجري النظر حالياً في العديد من القضايا الأخرى.

واستمر الاقتصاد في الاستقرار. سعر السوق السوداء للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي تراجع بشكل كبير نتيجة

في السجون والمهاجرون والصحفيون وأعضاء الجهاز القضائي، على سبيل المثال لبعض المتضررين لا الحصر، للإيذاء والعنف على أيدي الجماعات المسلحة. وآلاف مؤلفة من السكان تساورهم شواغل إنسانية. ولا يزال المدنيون يعيشون في خوف من سقوطهم ضحايا للنزاع العنيف.

وبعد أشهر من الهدوء الذي تحقق بفضل اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر، عصف تجدد الاشتباكات قبل يومين بطرابلس مرة أخرى. ونعمل عن كثب مع جميع الأطراف لوقف تصاعد انتهاكات وقف إطلاق النار أكثر من ذلك. وفي الوقت الراهن، تم احتواء الانتهاكات. ولم ينته القتال في درنة بعد. وقد قُتل مدنيون في النزاع، وشُردت الأسر ونُهبت المنازل. ولا يتم السماح بإيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المتضررين في المدينة القديمة على نحو مستمر وغير مشروط ودون عراقيل رغم أن ذلك أمر ضروري.

فقد تعرض المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، للاعتقال في مراكز الاحتجاز دون توجيه تهم إليهم. وفي الوقت نفسه، شرع الجيش الوطني الليبي بالتحرك نحو الجنوب مبتعداً أكثر عن مواقفه السابقة. أينما يحل القتال، على الأطراف اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بحماية أرواح المدنيين والمرافق المدنية والالتزام بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وفي حال عدم التزامها، سنحرص على أن تواجه العواقب في الوقت المناسب.

ولا تزال هناك بوادر أمل. ففي الأشهر الماضية، لمسنا تقدماً في مساعي تحقيق الاستقرار في البلد وتحسين حياة الشعب الليبي. ولا تزال حكومة الوفاق الوطني مستمرة في تعيين وزراء جدد، بما في ذلك الحقب الوزارية الحيوية التي تم تعيين وزراء مكلفين بها في الفترة الأخيرة كالصحة والحكم المحلي. وهذه الحكومة بجلتها الجديدة أسهمت في توسيع نطاق دعمنا لتقديم الخدمات والإصلاحات. فنحن ننظر إلى الوزارات العديدة وعلى ضوء ذلك نقرر كيف يمكننا، إلى جانب الدول الأعضاء، أن نقدم المساعدة لها في جهودها المتعلقة بالإصلاحات والأداء.

إلا أن الاضطرابات التي طالت حقول النفط في الجنوب نتيجة لانعدام الخدمات في المنطقة أدت للأسف إلى الانخفاض في معدل الإنتاج مؤخراً. فمن المهم إيجاد حل لهذه التطلعات دون الإضرار باقتصاد البلد. ولا بد من تخصيص المزيد من الوقت والجهد لتحقيق اقتصاد يتسم بالازدهار والمرونة والشفافية تحتاجه ليبيا.

واضطلعت البعثة بإعادة تنظيم عملها على نحو يكفل دعم ذلك التحول. فقد أصبحت لدينا الآن وحدة تعمل تحت إشراف مكتب النائب السياسي للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مخصصة للنهوض بهذا البرنامج. وتعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية المعنية.

وعلاوة على ذلك، وسعيًا لتعزيز جميع جوانب جهود الدعم المقدمة من الأمم المتحدة، قمنا بإعادة البعثة إلى داخل الأراضي الليبية بكامل طاقتها. وأتوقع أن نقوم بإعادة فتح مكتبنا في مدينة بنغازي في أواخر الشهر الجاري. وبقمنا بإرسال معظم موظفينا إلى ليبيا. وفي حال سمحت الظروف الأمنية، اعترم إعادة فتح مكتبنا في الجنوب هذا العام.

إن وجودنا في ليبيا هام للغاية. وفضلاً عن جميع النقاط التي ذكرتها آنفاً، قمنا بتخصيص جهود جبارة لمنع نشوب النزاع. ففي بلد يعاني من الانشقاق بشكل كبير، كل يوم يمر تحدث انقسامات جديدة لا بد من رأبها وإيقاف أي بوادر لأعمال عنف ممكنة من الحدوث. فعمل الممثل الخاص للأمين العام شبيه بعمل رجل إطفاء الحرائق، فألسنة النيران التي يجب إطفائها منتشرة في كل مكان. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن القيام به من الخارج. يجب أن نتواجد هنا.

ويجب علينا أيضاً أن نكون واقعيين. فلن تفلح أفضل الجهود في ظل غياب القيادة الوطنية الموحدة والمتضافرة. إن المكاسب العديدة التي تحدثت عنها هي مكاسب هشّة وقد تضيع. وفي خضم تلك البيئة السياسية، فإنها ستتهار في نهاية

للتدابير الاقتصادية التي أعلن عنها في شهر أيلول/سبتمبر المنصرم. وأخذ التباين بين سعر الصرف الرسمي والسوق السوداء بالانحسار بشكل كبير، ففي العام الماضي بلغ السعر الموازي عشرة دنانير ليبي للدولار، أما اليوم فقد استقر على ٤,٣ دينار للدولار، ومن المتوقع أن يشهد المزيد من الانخفاض. الأمر الذي أدى إلى آثار اقتصادية ملموسة انعكست على حياة العديد في البلد. بينما ظل مستوى التضخم ثابتاً، وانخفضت أسعار السلع بشكل كبير في بلد يستورد قسم كبير من احتياجاته بالعملة الصعبة. وأخذت الأسعار بالانخفاض في بعض الأحيان بنسبة ٤٠ في المائة.

وأخيراً، تم التصدي لأزمة السيولة. ففي معظم المدن والقرى، إن لم تكن كلها، فمشهد الطوابير الطويلة من الناس على مدى أيام متواصلة أمام آلات صرف الأموال الآلية أملاً في الحصول على فئات من أموالهم أصبح من الماضي. وينظر الوزراء في السبل الكفيلة بتعزيز هذا الاتجاه. ويضطلع وزير المالية والاقتصاد بإعادة تشكيل كوادر وزارتيهما وتنقيتها أملاً في تحسين أداء عمليهما. وأرسل شركاؤنا من الاتحاد الأوروبي استشاريين متخصصين في مجال الجرائم المالية. وبفضل الحكومة الألمانية، تمكن العاملون في مصرف ليبيا المركزي من تلقي التدريب التخصصي من قبل مصرف بوندسبانك.

ولا تزال جهود المراجعة المالية للمصرف المركزي جارية على قدم وساق. فقد قمنا بتيسير اتفاقية أبرمت بين المصرف المركزي في طرابلس وفرع البيضاء بشأن شروط المراجعة التي نقوم بالإشراف عليها. وستفضي إجراءات المراجعة المالية مراجعة واسعة لكشوفات التعاملات المالية منذ الانقسام الذي طال المؤسسة في ٢٠١٤ وإعادة صياغة التوصيات بغية متابعتها. وتلك خطوة هامة نحو توحيد المؤسسة.

وقد بلغ إنتاج النفط نحو مليون برميل في اليوم، الأمر الذي يدر إيرادات على خزينة الدولة، هي بأمرس الحاجة إليها.

الوطني حتمية تحديد مسار الانتخابات المقبلة. وتعمل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات على التأكد من أن الجوانب التقنية متوفرة لإجراء أي انتخابات مناسبة، بما في ذلك إجراء استفتاء على الدستور المقترح. ونحيط علماً بالمناقشات الجارية بين اللجنة ومجلس النواب بشأن التشريعات المتعلقة بالاستفتاء، وكما هو الحال دائماً، نشجع المشاركة البناءة.

قبل إجراء أي انتخابات، تجب معالجة الشواغل الرئيسية. ومن الناحية الأساسية، لا بد من توفر الدعم السياسي الحقيقي لأي انتخابات وضمن أن تكون النتائج مقبولة وتحظى باحترام الجميع. ولا بد من توفير التمويل لها. ولا بد من تقرير الترتيبات الأمنية للعمليات الانتخابية. ويجب توفير الخدمات العامة لها. إذا كانت حقاً الجهات الفاعلة الحالية تشارك في المؤتمر الوطني، أعتقد أنه يمكن معالجة الكثير من ذلك على نحو أكثر سلاسة. إن الانتخابات البلدية عنصر هام من عناصر الديمقراطية الشعبية وتوفر تجربة مشجعة للانتخابات الوطنية. وبعد نجاح الانتخابات في بلديات الزاوية والدرج وبنى وليد، رحبت ببدء تسجيل الناخبين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر لإجراء ما يقرب من ٦٠ انتخاباً للمجالس البلدية، مع الاقتراع المقرر أن يبدأ في آذار/مارس.

لقد اتسمت الشهور والسنوات الماضية بالصراعات بين الكيانات والأفراد التي تغذيها الطموحات الشخصية، وتقوضها جوانب الخلل المؤسسية التي ما من شأنها إلا أن تؤدي إلى تدهور الوضع الراهن. ومهما يكن من أمر، فإن ما حدث في الماضي يمكن أن يكون مقدمة لتدهور آخر. لقد حان الوقت لكي يعمل أبناء ليبيا يداً واحدة وبروح من التوافق والتغلب على الصعوبات السابقة. إنني أرجو أعضاء مختلف المؤسسات الليبية أن ينظروا إلى المؤتمر الوطني بوصفه مصلحة وطنية تسمو على جميع المصالح الحزبية والشخصية، وأن يتمسكوا به بوصفه وسيلة يحتاجها القادة في هذا البلد العظيم.

المطاف. وسيجد النهابون طرقاً للتحايل على الإصلاحات الاقتصادية. وستختار الأطراف الفاعلة العنف عوضاً عن السياسة. والأحداث الأخيرة التي وقعت في طرابلس خير مثال على ذلك. بإمكاننا إخماد الحرائق، لكنه في النهاية، سيكون هناك جحيم لا يمكن إخماده. لذلك يجب علينا أن نبذل المزيد ونعالج الاختلالات الأساسية للدولة الليبية.

إن الأزمة السياسية في ليبيا تعززها شبكة معقدة من المصالح الضيقة وإطار قانوني مختل ونهب لثروات ليبيا الهائلة. والليبيون وحدهم هم القادرون على إيجاد مسار يخرجهم من هذه الضائقة والمضي نحو الاستقرار والازدهار. تلقينا خلال العام الماضي العديد من المطالبات بتسهيل عقد مؤتمر وطني يناقش فيه الليبيون ذلك. وسنسى للقيام بذلك في الأسابيع المقبلة. سيجتمع الليبيون من جميع أنحاء البلد، نساء ورجالاً، في مكان واحد ويقررون بأنفسهم مساهمهم صوب نهاية المرحلة الانتقالية.

ونظراً لأهمية هذا الحدث، فمن الأهمية بمكان أن يعقد المؤتمر الوطني في ظروف ملائمة مع الأشخاص المناسبين وأن ينجح في التوصل إلى نتائج تقبل بها الغالبية الساحقة. نحن نعمل ليلاً ونهاراً لجمع هذه العناصر المختلفة لضمان نجاح هذا المؤتمر البناء. وعندما يتم الاتفاق على المكونات الأساسية للتوصل إلى إجماع جديد على خطة وطنية لإعادة بناء دولة مدنية ليبية قادرة وموحدة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية، سنكون مستعدين لتحديد تاريخ ومكان عقد المؤتمر.

وقد شجعتني إعراب الليبيين عن التزامهم بتبني خطة وطنية جديدة وتطلعهم للمستقبل. لقد حان الوقت لأن تستجيب الطبقة السياسية لهذه النداءات اليومية التي تدعوها إلى تجاوز فهمها الضيق للحكم والذي يستند على المصالح الشخصية.

لا جدال في أن مواطني ليبيا يرغبون في إجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة. وكان من بين النتائج الرئيسية للمؤتمر

اللجنة خلال هذا العام. وأود أن أبرز أربعة تطورات تتصل بعمل اللجنة.

أولاً، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، أدرجت اللجنة في عام ٢٠١٨ اسم شخصين، أي السابع والثامن بوصفهما خاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول. سبق وأن أُدرج اسم السيد إبراهيم الحضران والسيد صلاح بادي في قائمة الجزاءات بسبب الاشتراك في أفعال ترتقي إلى معايير الإدراج في قائمة الجهات الخاضعة للجزاءات.

ثانياً، في الفترة من ١ إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ قاد سلفي اللجنة إلى زيارة ليبيا، وهي أول زيارة من نوعها منذ إنشاء نظام الجزاءات في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الاختصاصات المعتمدة أشارت إلى طرابلس والبيضاء بوصفهما الوجهتين اللتين يعتزم زيارتهما، لكون اللجنة لم تزر سوى طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر، بسبب إغلاق مطار البيضاء. وينوي الرئيس زيارة كلا المنطقتين المتفق عليهما في الاختصاصات في أقرب وقت ممكن رهناً بالترتيبات اللوجستية والأمنية.

ثالثاً، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، الذي بموجبه تم تمديد ولاية فريق الخبراء إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠. ومن خلال نفس القرار، مدد المجلس تدايير محددة زمنياً تهدف إلى منع التصدير غير المشروعة للنفط من ليبيا، بمزيد من التفصيل للمعايير التي تحدد الجهات الخاضعة للجزاءات، بينما تشمل على سبيل المثال لا الحصر، التخطيط والتوجيه أو ارتكاب أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن تنفيذ حظر السفر والأصول الجديدة. وعقب اتخاذ القرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، عين الأمين العام في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ستة أفراد للعمل في الفريق.

رابعاً، في ٤ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي، استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن التقرير النهائي للفريق

بطبيعة الحال، سنرى هناك الذين يسعون إلى تفويض المؤتمر الوطني ونتائجه، ولا سيما الأفراد الذين يأملون في تأخير الانتخابات حتى يمكنهم البقاء في مقاعدتهم. فتضارب المصالح أمر طبيعي. ومع ذلك، عليهم عدم تفويض عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وعملية إعادة توحيدها. وبدون الدعم المتضافر من المجتمع الدولي، سيعمل المفسدون على تخريب العملية السياسية وتعطيل أي تقدم أحرز. وإذا ما سُمح بذلك، فإن أي تقدم حققته ليبيا سيتراجع لسنوات وبالتأكيد سيفتح المجال أمام الذين يعتقدون بأنه لا يوجد سوى حل عسكري لمتاعب ليبيا. إن الأنشطة الحيوية لمكافحة الإرهاب ستظل تتعطل من دون أن يواكبها بناء الدولة اللازم لتلك الأنشطة لكي تكون فعالة حقاً. ومن الحيوي أن يدعم المجلس الجهود التي نبذلها وأن يرسل إشارات واضحة مصممة إلى العديد من المفسدين المحتملين. إن أعضاء المجلس لديهم القدرة وبوسعهم توفير الفرصة لضمان نجاح المؤتمر الوطني وجعل الانتخابات البلدية، والانتخابات البرلمانية والرئاسية حقيقة ملموسة من أجل تعزيز عملية تحول ليبيا إلى دولة مستقرة وآمنة وموحدة، ارتكازاً على هيئات ومؤسسات منتخبة ديمقراطياً. ولا يسعني إلا أن أشجع الجميع على اغتنام هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير شولتز.

السيد شولتز (المانيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يشمل هذا التقرير الفترة من ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

في البداية، بما أن هذا هو تقريري الدوري الأول المقدم إلى مجلس الأمن، أود أن أقول إنني أتوق إلى العمل مع جميع أعضاء

سابقا في القائمة. وفرغت اللجنة أيضا من النظر في طلبات رفع الأسماء من القائمة المقدمة من السيدة عائشة القذافي، والسيدة صفية فركاش البرعصي، عن طريق المنسق المعني برفع الأسماء من القوائم، عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). ولا يزال اسم كل منهما مدرجا في تلك القائمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السفير شولترز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إنه لأمر جيد جدا أن نسمع من الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وأنا أشكره على كل ما قاله. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر له على إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعلى التقدم الهائل المحرز بشأن فتح المكاتب. وكما قال، إن ذلك مهم حقا. إنها إشارة جيدة على انخراط المجتمع الدولي مع شعب ليبيا وما يحدث هناك. أشكر السفير الألماني على تقرير الجزاءات. وتشارك ألمانيا حاليا معنا كقائمة على الصياغة بشأن ليبيا، من الواضح أننا نتطلع إلى العمل معا بصورة أوثق.

وأود أن أؤكد مجددا على دعم حكومة بلدي القوي لما يقوم به الممثل الخاص للأمين العام والأمم المتحدة في الميدان، وعلى شكرنا لهما على جهودهما. وعلى وجه الخصوص، نحن نؤيد النهج الذي يتبعه الممثل الخاص للأمين العام تجاه المؤتمر الوطني. ونعتقد أنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع يحقق استقرار البلد. ويجدوننا الأمل في أن يتجمع كل الليبيين معا ويشاركوا في تلك العملية. وعلى وجه الخصوص، يجدوننا الأمل في أن طائفة واسعة من المجتمع الليبي ستكون ممثلة في المؤتمر الوطني. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل على كفالة ذلك. ونتطلع إلى أن يكون المشاركون في المؤتمر الوطني إلى أبعد

عام ٢٠١٨ (انظر S/2018/812)، اعتمدت اللجنة مذكرتين للمساعدة على التنفيذ، تحملان العنوانين التاليين: ”إرشادات للدول الأعضاء بشأن التطبيق الصحيح للأحكام الواردة في القرارات المتعلقة بدفع الرسوم الإدارية عن الأصول المجمدة“ و”توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن تطبيق أحكام القرارات المتعلقة بتجميد الأصول فيما يتعلق بدفع الفوائد والأرباح الأخرى عن الأصول المجمدة.“ وفيما يتعلق بالتوصية الثالثة، التي تتناول مسألة الشركات التابعة للكيانات المدرجة على النحو المبين في مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ١، وافقت اللجنة على استعراض نظر المجلس إلى المسألة، وهو ما أفعله حاليا.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على طلبين للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمته تونس ومملكة هولندا. ويجري النظر حاليا في طلبين إضافيين، سبق أن تقدمت بهما مالطة بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ومؤخرا قدمتهما ليبيا بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة، ثلاثة إخطارات تستند إلى الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولم تعترض عليها، وهي إخطارات قدمتها المملكة المتحدة لتغطية النفقات القانونية للمؤسسة الليبية للاستثمار، والسيدة عائشة القذافي، ومحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية، على التوالي. ووفرت اللجنة أيضا توضيحا بشأن رسالة مقدمة من سويسرا تستند إلى الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فيما يتعلق بمحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية. وقد ردت اللجنة أيضا على طلبين مقدمين من مالطة، وإسبانيا، على التوالي، بشأن تقديم الإرشادات اللازمة فيما يتعلق بتجميد الأصول.

أخيرا، فيما يتعلق بقائمة الجزاءات، بالإضافة إلى تعيين شخصين سبق أن ذكرتهما، قامت اللجنة في أيلول/سبتمبر بتحديث المعلومات التعريفية لخمسة أشخاص كانوا مدرجين

وأخيراً، فيما يتعلق بالأمن، فإن وقف إطلاق النار أمر جدير بالترحيب، ولكنه يبدو هشاً. إن بناء الأمن المستدام في جميع أنحاء البلد سيكون ضروري من أجل تحقيق استقرار ليبيا.

**السيد العتيبي** (الكويت): السيد الرئيس، في البداية نتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إخطائه الإعلامية. وكذلك الشكر موصول لنائب الممثل الدائم لألمانيا على لإحاطة الإعلامية التي قدمها حول أعمال لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

سأركز في كلمتي على قضيتين أساسيتين وهما أولاً، التطورات الأمنية، وثانياً، التطورات السياسية والاقتصادية.

بالنسبة للتطورات الأمنية، شهد العام الماضي بروز تحديات نوعية خطيرة واجهت الشعب الليبي الشقيق، وهددت من خلالها أمن واستقرار البلاد. حيث كان من أبرز تلك التحديات هو اندلاع الأعمال العسكرية في منطقة الهلال النفطي، مروراً بالاشتباكات العسكرية المؤسفة في العاصمة طرابلس وما خلفته من وقوع ضحايا بين قتيل وجريح. إضافة لسلسلة التفجيرات الإرهابية التي ضربت عدداً من المؤسسات الحيوية الرسمية، كالمفوضية العليا للانتخابات، والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط، وانتهاءً بالتفجير الذي ضرب مقر وزارة الخارجية، والذي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن ذلك العمل الإرهابي.

تلك التحديات، والتي عصفت بالمشهد الأمني الليبي، كانت نتيجة رئيسية لعدم وجود مؤسسات أمنية موحدة وخاضعة لسلطة الدولة. ومن هنا نجد أنه قد بات على المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بذل كافة الجهود نحو إيجاد حل دائم لمسألة انتشار الجماعات المسلحة، وذلك من خلال تقديم الدعم لحكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الخطة الأمنية المشتركة لتأمين طرابلس الكبرى؛ والتي تستهدف وضع الترتيبات الأمنية الهادفة لحماية المواطنين والممتلكات الخاصة والعامة، وإرساء

حد ممكن من الطيف السياسي والإقليمي والقبلي والعربي. وكما يقول المجلس دائماً في هذه المناسبات، نتطلع إلى تمثيل مناسب للمرأة.

والمجلس متحدٌ حتى الآن. ونأمل أن تتمكن من الالتفاف حول خطة عمل الأمم المتحدة، وأن يكون بوسعنا مساعدة الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي وضمان أن بعثة الأمم المتحدة قادرة على تنفيذ نتائج المؤتمر الوطني.

لقد أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى المفسدين عدة مرات. ومن الواضح إن نمط الهجمات التي وصفها والاشتباكات المتفرقة في جميع أنحاء البلد تبعث على القلق البالغ. ويتعين على المجلس أن يكون واضحاً جداً: إن مستقبل لا يمكن، بل لن يحددها المخربون الذين يرغبون في الحفاظ على الوضع القائم فقط من أجل تحقيق مكاسب خاصة بهم بينما لا يزال المواطنون الليبيون العاديون يعانون. إن تدهور الحالة الأمنية التي وصفها الممثل الخاص للأمين العام يؤكد ببساطة أن الوضع الراهن لا يمكن تحمله.

لذلك نرى أن المؤسسات السياسية في ليبيا بحاجة إلى العمل مع المؤتمر الوطني ومراعاة نتائجه. وهذا سيشير إلى أنها تعطي الأفضلية لمصالح الشعب الليبي، وأنها ملتزمة بإيجاد حل سياسي دائم للأزمة. وسيجد الشعب الليبي من الصعب جداً فهم إذا كانت استمرت هذه المؤسسات في إخفاقها في القيام بما يُطلب منها.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، كنت مهتماً جداً بما قاله الممثل الخاص بشأن النفط. يجب أن ندعم بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية. بل إننا بحاجة إلى مزيد من الجزاءات المحددة الهدف والفعالة ضد المخربين. كما أن التقدم المحرز مع مصرف ليبيا المركزي هو موضع ترحيب كبير، ولكن من الواضح أنه ينبغي أن يجري بالتوازي مع العمل على توحيد المصرف المركزي في العاصمة مع المصرف في المنطقة الشرقية.



ومن هنا نجد مناقشتنا لمجلسي النواب والمجلس الأعلى للدولة، لمواصلة جهودهم وذلك لانتهاء من التعديلات المحدودة على الاتفاق السياسي الليبي لإصلاح السلطة التنفيذية، وكذلك نناشد مجلس النواب بأهمية العمل والتعاون وذلك لانتهاء من سن قانون للاستفتاء على الدستور يلبي جميع شواغل الشعب الليبي الشقيق.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإننا نرحب باعتماد المجلس الرئاسي لخطة الإصلاحات الاقتصادية، التي ستقود في حال تنفيذها إلى تحقيق تطورات الشعب الليبي، والحد من سيطرة الميليشيات المسلحة على الاقتصاد الموازي. ونرحب كذلك بالتقدم الذي أجزته بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا بشأن الاقتراح القاضي إلى استعراض حالة المصرف المركزي في ليبيا. والمعترف به دولياً. والمصرف الموازي له في الشرق.

في الختام، نجد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد غسان سلامة لتيسير عملية سياسية ليبية شاملة، وفق خطة الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف الليبية على أهمية التحلي بروح العمل القائم على الرغبة في التسوية السياسية السلمية من خلال الانخراط بشكل جدي وبناء في الشروط الفنية والتشريعية والسياسية والأمنية اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وشفافة وسلمية لبناء ليبيا موحدة ومستقرة. ونستذكر هنا كلمات السيد غسان سلامة والتي أكد من خلالها أن الوقت قد حان لطهي صفحة الخلافات وأن الدولة الواحدة والعادلة هي من يجب أن يحمل البندقية ويدافع عن حقوق الإنسان وأمن واستقرار المواطن.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب كولومبيا في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في أكاديمية للشرطة في بوغوتا، والذي خلف ثمانية قتلى و ٣٨ جريحاً حتى الآن.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير (S/2019/19). كما أننا نشعر

النظام العام المستند على قوات أمن وشرطة نظامية، لتحل محل التشكيلات المسلحة، إضافة لوضع تلك الخطة آليات للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. أملين في ذات الوقت، في استجابة وتعاون كافة الأطراف في طرابلس مع هذه الخطة، وبما ينعكس بالإيجاب على أمن وسلامة المدنيين والممتلكات الخاصة والعامة.

على الرغم من حجم هذه التحديات، من المهم بمكان إبراز أوجه التقدم المحرز في المشهد الأمني الليبي، الذي تطرق لها السيد غسان سلامة في إحاطته الإعلامية، والتي أدت خلاله بعثة الأمم المتحدة دوراً بارزاً في مطلع هذا العام من خلال الزيارة التي قام الممثل الخاص إلى مدينة سبها في الجنوب الليبي، ولأول مرة منذ ٧ سنوات كما ذكر، رغم الأوضاع الأمنية المضطربة هناك، والتي استمع خلالها كما أشار، إلى الهموم والشواغل التي يواجهها أبناء الجنوب الليبي وخاصة الأمنية منها. هذا بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لأول مركز شرطة نموذجي في العاصمة طرابلس، والرامي لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية الليبية، وإدماج الممارسات المحترفة في إدارة الشرطة المجتمعية وذلك تحت إشراف الحكومة الليبية.

ثانياً التطورات السياسية والاقتصادية، تأتي جلستنا هذه بعد انتهاء الزخم الدولي المتمثل بالاجتماع الدولي الذي عقد في باليرمو خلال الفترة من ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، والذي خلص لدعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من خلال المؤتمر الوطني الجامع المقرر عقده في الأسابيع الأولى من العام الجاري، للتحضيرات اللاحقة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ أملين في أن يتم ترجمة نتائج ذلك المؤتمر الوطني بصورة تمثل جميع الليبيين، وتعكس جميع شواغلهم حول دفع العملية السياسية الليبية إلى الأمام، وبصورة تنهي حالة الانقسام السائدة، والجمود المستمر، والانتشار المكثف للميليشيات المسلحة، بما يقود إلى ليبيا موحدة ومستقرة، خالية من جميع العوامل المهددة للسلم والأمن، وتمثل جميع الليبيين.

إنهاء الأزمة. وبناء عليه، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن رفضنا التام وإدانتنا القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن منشأه أو سببه أو منطقة عمله، وللتأكيد مجدداً على اقتناعنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الليبي.

وإذا ما كان أبناء الشعب الليبي يريدون تحقيق الوحدة، فإنه يجب عليهم العمل معاً للمضي صوب مستقبل ينعمون فيه بالرخاء والحرية والأمن بشكل دائم، مستقبل يكون فيه الليبيون أنفسهم هم المسيطرون والعناصر الفاعلة الرئيسية. وفي هذا الصدد، نثني على عمل البعثة، منذ إنشائها في ليبيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ استناداً إلى القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، والسيد سلامة على جهوده الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي على أساس الاتفاق السياسي الليبي من خلال تيسير إجراء حوار شامل للجميع بين أطراف النزاع، وذلك بهدف تعزيز المصالحة الوطنية والانتهاج بنجاح من المرحلة الانتقالية الحالية. وقد سعدنا أيضاً بالنوايا المعرب عنها خلال مؤتمر باليرمو، المعقود يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ويحدونا الأمل في أن تكون لنتائجه هذه المرة، بخلاف الاجتماع السابق المعقود في باريس، تأثير واضح على آفاق تجاوز المأزق في ليبيا ومنع تصاعد العنف في جميع أنحاء البلد. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تهيئة الظروف السياسية والأمنية السليمة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في الربيع المقبل، كما ذكر المشاركون في المؤتمر.

ونعتقد أن من المهم التشديد على أهمية تحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بهدف التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتعامل بفعالية أكبر مع الحالة في ليبيا. ومن المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار الدور الحيوي للبلدان المجاورة في ضمان الأمن وفي معالجة أثر النزاع في المنطقة.

بالامتنان حقاً للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على عمله الدؤوب وعلى إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في البلد. ونثنى ألمانيا على توليها رئاسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، أثناء عضويتها في مجلس الأمن. ونعرب للسفير شولتز عن دعمنا الكامل ونشكره على التقرير المتعلق بعمل اللجنة.

بعد مرور قرابة ثماني سنوات على اندلاع الأزمة الليبية في شباط/فبراير ٢٠١١، لا تزال غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء ما تمر به ليبيا من صعوبات بسبب استمرار الجمود السياسي القائم على الرغم من الاتفاق الموقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وإزاء الحالة الأمنية غير المستقرة واستمرار أعمال العنف المتفرقة ونفوذ الجماعات المسلحة والإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة ونشاطهم الخارج عن السيطرة وتدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما بالنسبة للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا. ويوضح ذلك مرة أخرى أنه على الرغم من الخطوات الإيجابية الصغيرة إلى الأمام، لا تزال هناك حاجة إلى أن يبذل المجلس والمجتمع الدولي المزيد من الجهود إذا أردنا التوصل إلى حل نهائي ودائم يعيد للشعب الليبي مظاهر الحياة الطبيعية.

ووفقاً لقرارات الاتحاد الأفريقي، كما قلنا في مناسبات سابقة، فإن أحد حلول مشكلة ليبيا يكمن أساساً في التوفيق بين الفرقاء. ولذلك، فإننا نؤكد دعمنا الكامل لمفهوم السلامة الإقليمية لليبيا، فيما ندين أي عمل قد يؤدي إلى حدوث انقسامات على أساس عرقي أو قبلي أو أي أساس آخر، من شأنها أن تؤجج النزاع بدورها. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد للانتشار المقلق لأنشطة مختلف الجماعات الإرهابية والمسلحة، التي تمارس أنشطتها مع إفلات تام من العقاب. وهذا هو أحد السبل الأخرى للمساعدة في

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التفصيلية والموضوعية. وتؤيد روسيا الخطوات المتخذة برعاية الأمم المتحدة لضمان خروج الجهود المبذولة لتوحيد ليبيا وتحقيق استقرار حالتها السياسية الداخلية، وهي أمور غاية في الأهمية لتحسين الحالة في المنطقة ككل، بنتائج.

إننا نحيط علما بما كان للمؤتمر الدولي بشأن ليبيا الذي عقد في باليرمو، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، من أثر إيجابي في استعادة التفاهم المتبادل بين القوتين المتناحرتين في شرق البلد وغربه. وفي غياب إحراز تقدم ملموس في عملية المصالحة الليبية، تم توجيه رسالة إلى الطرفين بشأن أهمية التغلب على خلافاتهما عبر مسار سياسي في إطار حوار وطني شامل يقوم على الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات وخطة عمل الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في توحيد القوى السياسية الرئيسية وإنشاء مؤسسات الدولة الموحدة الملائمة لتحقيق ذلك. وقد مكن مؤتمر باليرمو المجتمع الدولي من إظهار التزامه بالحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ونقدر بشكل كبير مهنية السيد سلامة وتركيزه باستمرار على استعادة مقومات الدولة الليبية ودعم جهوده الدؤوبة لتشجيع الحوار الوطني والاستعداد لعقد مؤتمر وطني في وقت مبكر من عام ٢٠١٩. وبناء على هذه الخلفية، سيكون من الضروري ضمان أن يتحلى جميع أصحاب المصلحة الليبيين بالشعور بالمسؤولية عن مستقبل بلدهم والعمل معا لإعطاء زخم إيجابي لعملية التسوية. ولا تزال هناك عقبات كأداء في طريقهم. ولا يسعنا إلا أن نستنتج أنه رغم كل الجهود المبذولة لتعزيز الحوار داخل ليبيا، لا تبرز أي آفاق لتسوية سريعة للأزمة. وقد حالت الخلافات بين الأطراف الرئيسية في المشهد السياسي الليبي دون تنفيذ عملية المصالحة التي بدأت تحت رعاية الأمم

أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية ومسألة حقوق الإنسان في ليبيا، وأود أن أسلط الضوء على قلقنا إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان في مناخ من الإفلات من العقاب، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، والتي تجعل حالة المهاجرين واللاجئين أسوأ، إذ لا يزالون يتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان أو يُجرمون من حريتهم أو يُحتجزون بشكل تعسفي أو يصبحون ضحايا للعنف الجنسي والاختطاف والابتزاز والاشتغال بالجنس وسوء المعاملة والتعذيب وما إلى ذلك. كما أنهم لا يزالون فريسة للمتجرين والمهربين، وهي حالة لم نتوان عن إدانتها من البداية، وهي تتطلب التعاون الدولي لضمان حمايتهم. وهذه نقطة نكررها كثيرا في كل بيان ندلي به، حيث أنها تثير القلق بصورة متزايدة. ولهذا السبب، ندعو المجلس مرة أخرى إلى وضع حد للحالة من خلال تضافر الجهود من أجل التصدي لهذه المشكلة من أجل استعادة كرامة الآلاف الذين يعانون من هذه الإهانات يوميا في الكثير من أنحاء ليبيا.

ونحن نقدر الاتحاد الأفريقي ونشكره على مشاركته في الفريق العامل الثلاثي الذي أنشأه بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل تيسير إعادة المهاجرين المحتجزين في ليبيا إلى أوطانهم بشكل منظم. وعلى الرغم من هذه الجهود، ثمة حاجة إلى المزيد من التدابير والموارد لمعالجة الوضع.

في الختام، نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني بدعم من بعثة الأمم المتحدة في مجال الأمن. ونرحب أيضا بالخطوات التي اتخذها المجلس الرئاسي لإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تُحدث تأثيرا إيجابيا جدا ولتحسين ذلك القطاع بهدف مكافحة الفساد وتنفيذ نظام يعود بالنفع على الشعب الليبي ككل، كما ذكر السيد سلامة لتوه في إحاطته الإعلامية. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم الدولي الملموس والشفاف وذي المصدقية للتصدي للأزمة الراهنة في الشقيقة ليبيا.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في ليبيا. ونهنئ السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها، ونؤكد دعمنا لجهوده الدؤوبة من أجل تعزيز السلام والمصالحة في ليبيا. كما نشيد بالسفير يورغن شولتز على عرضه المفصل للتقرير الفصلي الثاني والثلاثين للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ويود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة لتهنئته على انتخابه لرئاسة اللجنة، وأن يتمنى له ولل فريق كل النجاح في عملهما خلال العامين المقبلين.

وقد أثارت الإجراءات التي اتخذها السيد فايز السراج، رئيس مجلس الرئاسة لحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك نشر المرسوم ١٣٠٣، الذي أنشأ لجنة الترتيبات الأمنية لطرابلس، آمالاً كبيرة في وقف موجة العنف في العاصمة. لكن تجدد القتال في طرابلس ليس مجرد انتهاك مقلق لوقف إطلاق النار الذي تفاوضت عليه الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بل إنه عرض أيضاً التحسن النسبي في الحالة الأمنية للخطر. ويدين بلدي ويشجب الهجمات المتفرقة التي نفذها تنظيم داعش، ولا سيما الهجوم الذي وقع في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر على مبنى وزارة الخارجية، والذي ينبغي أن يركز اهتمام المجلس على التهديد الذي تشكله هذه الجماعة الإرهابية.

وعلى الصعيد السياسي، نأسف لملاحظة الاختلاف المستمر في الآراء حول تفسير قانون الاستفتاء الدستوري الذي اعتمده مجلس النواب في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي قد يؤخر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتفق عليها في اجتماع باريس الذي عقد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالمشاورات الجارية بين البعثة ورئيس الجمعية الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القانون، بغية إتاحة تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. وينبغي

المتحدة. إن الحالة معقدة بسبب المشاكل الأمنية فضلاً عن عدم توصل الأطراف إلى حل وسط. وكان الهجوم الإرهابي الدموي الذي وقع في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر على مبنى وزارة الخارجية تأكيداً حزيناً لذلك، ونحن ندينه بشدة. ولسوء الحظ، تدل تلك الأحداث المأساوية والاشتباكات الأخيرة التي وقعت مؤخراً في منطقة طرابلس على عدم السيطرة بصورة كافية على الحالة في ليبيا وتذكرنا بمدى الأهمية الحاسمة لاستعادة النظم الموحد لحكومة الدولة وقوات الأمن.

ولم تتراجع حدة مشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة في ليبيا التي تؤثر على الأمن في ليبيا نفسها وفي منطقة الصحراء الكبرى بشكل عام. وهذا هو السبب في ضرورة امتناع أصحاب المصلحة على المستوى الدولي، ولا سيما مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا عن اتخاذ خطوات، بما في ذلك أي خطوات ذات صلة بتطبيق حظر توريد الأسلحة على ليبيا، التي قد تجعل عملية تعزيز الحوار والتعاون بين القوى السياسية الليبية الرئيسية أصعب بكثير. لقد أكدنا باستمرار أهمية توحيد الجهود الدولية لتوفير الدعم الخارجي للحوار الداخلي الليبي، إلى جانب فهم أهمية تعزيز الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة. وإذا لم يتم تنسيق هذه المساعدة تحت رعاية مجلس الأمن، فسيكون من الصعب للغاية حل الأزمة.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بشدة باستعادة السلام والاستقرار في ليبيا، التي نتصورها كدولة موحدة ومستقلة تؤدي دوراً رئيسياً في السياسة الدولية والإقليمية. ونحن على استعداد لدفع العملية السياسية قدماً بشكل أكبر ومساعدة السيد سلامة من خلال دعم اتصالاتنا الموثوقة مع جميع الأطراف الليبية وتشجيعها على التركيز على السعي للتوصل إلى تسوية من أجل إحلال السلام والاستقرار في ليبيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل. وهذا هو موقفنا المبدئي.

النقدية والمالية الكبيرة التي أجراها السيد السراج وتصميمه على حل مشاكل النظام المالي الليبي، لا سيما وجود مصرفين مركزيين ونظامين لسعر الفائدة، ونقص في العملات الأجنبية.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار تأكيد اقتناعها بأنه لا بديل عن الحل السياسي للأزمة في ليبيا. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم جهود السيد سلامة في تنظيم مؤتمر وطني خلال الأشهر القليلة القادمة، مما يعطي زخماً جديداً للحوار السياسي في البلد. كما نحث جميع أصحاب المصلحة على وقف الأعمال العدائية والانخراط بشكل بناء في هذا الاتجاه من أجل كسر الجمود في ليبيا.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص غسان سلامة على إحاطته الإعلامية الزاهرة بالمعلومات عن التطورات الأخيرة في ليبيا. كما أشكر السفير يورغن شولتز على تقريره عن العمل الجاري في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونعبر عن دعمنا الكامل له.

وترحب بولندا بالوحدة التي أظهرها المجتمع الدولي في مؤتمر باليرمو وتكرر دعمها الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الليبيين إلى عدم ادخار أي جهد لضمان عقد المؤتمر الوطني الليبي في أوائل عام ٢٠١٩ بغية الانتهاء من عملية الانتقال السياسي وإعادة توحيد البلد. ونعتقد أن المؤتمر سيوفر منبراً وفرصة للتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني للخروج من المأزق، الذي تسبب فيه أولئك الذين يجمعون حقوق ومصالح مواطني ليبيا، وللتحضير بعد ذلك للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ومن نافلة القول أن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية في ليبيا ذات أهمية بالغة للنهوض

أن تساعد الانتخابات على إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي، بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باليرمو في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كما يتجلى ذلك في إعلان باريس السياسي. كذلك، من أجل ضمان إجراء انتخابات شاملة وموثوقة، من الأهمية بمكان، قيام جميع أصحاب المصلحة بالمزيد لتحسين الحالة الأمنية، واستعادة المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار، وبسط سلطة الدولة على جميع أنحاء الإقليم الوطني.

ويرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لتنظيم مؤتمر وطني في الربع الأول من عام ٢٠١٩. ونؤكد له دعمنا الكامل لعقد هذا الحدث الهام. إننا ننتظر استنتاجات المؤتمر باهتمام كبير وأمل كبير في أن تتوج بتوافق وطني بين جميع القوى الليبية، بما في ذلك القبائل والنساء والشباب، الذين يعد إسهامهم في عملية المصالحة الوطنية أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، للجهات الفاعلة الإقليمية دور هام تؤديه، ولهذا يود وفد بلدي التعبير عن ترحيبه بالرغبة التي أعرب عنها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لدعم بعثة الأمم المتحدة، من أجل تنظيم هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان، يدعو بلدي جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام المعايير الدولية في هذا المجال عن طريق ضمان حماية المدنيين والمهاجرين الذين عوملوا معاملة غير إنسانية واحتجزوا بصورة تعسفية. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بمساهمة قطر السخية البالغة ٢٠ مليون دولار لإنشاء صندوق يديره الاتحاد الأفريقي يمول إجلاء المهاجرين من ليبيا وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يحيط بلدي علماً مع الارتياح بتزايد إيرادات مؤسسة النفط الوطنية لعام ٢٠١٨ بنسبة ٧٨ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٧، حيث بلغت أعلى مستوى لها في ست سنوات. كما نرحب بالإصلاحات

المطول لآلاف من الرجال والنساء والأطفال من دون مراعاة للأصول القانونية. وندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير لكفالة حماية جميع المحتجزين من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومنحهم حقهم في المحاكمة وفق الأصول القانونية.

كما نحث حكومة الوفاق الوطني على تكثيف جهودها الرامية إلى كفالة تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة. ونشجع السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، للمساعدة على تحقيق العدالة والمساءلة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة في ليبيا.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، ولموظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم ودعمهم لإيجاد نهاية سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

**السيد ماتنجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود أولاً أن نشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم؛ وإلى الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على الإحاطة الشاملة التي قدمها إلى المجلس؛ وإلى ممثل ألمانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

إن هذه الإحاطة تأتي في الوقت المناسب بالنظر إلى المناقشات التي عقدها المجلس في هذا الأسبوع بشأن الجزاءات المفروضة على مالي والسودان، والتي جرى الإقرار خلالها بالآثار المترتبة على الإخفاق الليبي في جميع أنحاء المنطقة.

ويرجع السبب في أن الأزمة الليبية الدامية لا تزال تطارد المجلس، كما تنبأ غيري، إلى أنه على الرغم من أن منظمنا، الاتحاد الأفريقي، وضعت خريطة طريق متفقا عليها على مستوى القارة

بالسلام والأمن. ونرحب، في ذلك الصدد، ببدء وحدة دعم وتمكين المرأة التابعة للمجلس الرئاسي عملها.

وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية في ليبيا، مرة أخرى، إلى الامتناع عن استخدام القوة. ويحدونا الأمل، في الوقت نفسه، في أن تبدي حكومة الوفاق الوطني تصميمًا أقوى على تنفيذ الخطة الأمنية المشتركة لطرابلس الكبرى. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر الماضي لم يدم طويلاً بما فيه الكفاية، نظراً لأنه لم يتم القضاء على الأسباب الجذرية للعنف المستمر في العاصمة الليبية.

فثمة حاجة ملحة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل الأمنية باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية للمؤتمر الوطني. ونحن على ثقة بأن الغالبية العظمى من الليبيين، الذين يعانون من عدم الاستقرار في البلد، يؤيدون ذلك الرأي. ولذلك، فإننا ندعو جميع الزعماء السياسيين إلى إيجاد سبل متفق عليها لضمان أمن مواطنيهم.

ولا يوجد شك في ضرورة ربط الإصلاحات السياسية والأمنية بالإصلاحات الاقتصادية. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتدابير التي اتخذها المجلس الرئاسي لإجراء إصلاحات اقتصادية لفائدة الشعب الليبي وللمحد من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الموازي للمليشيات.

وما زال يساورنا القلق إزاء الخسائر في أرواح المدنيين في ليبيا، بما في ذلك أثناء الاشتباكات العنيفة التي اندلعت في طرابلس. ومن ثم، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً باتخاذ جميع الاحتياطات لحماية المدنيين؛ وإلى الامتناع عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وإلى كفالة العناية بالجرحى والمرضى على النحو السليم. وكذلك يساورنا قلق بالغ إزاء تفشي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الاحتجاز والاحتجاز التعسفي

المعنية، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها اللجنة.

وعلى الصعيد الإنساني، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، ولا سيما وأن بعض الجهات الفاعلة الإنسانية قد واجهت تحديات، في الآونة الأخيرة، تُحد من إمكانية وصولها إلى أجزاء من البلد. وندين الخسائر في أرواح المدنيين خلال أعمال العنف التي وقعت في طرابلس ونؤيد دعوة الأمين العام إلى التقييد بجميع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ من أجل الحفاظ على الهدوء وتجنب المزيد من أعمال العنف في العاصمة وفي غيرها من الأماكن. وكذلك، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً، وكفالة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب استمرار النزاع.

ونحث جميع الأطراف على العمل بصورة بناءة لبدء حوار من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع. ويتعين علينا، كمجلس، أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة ودعم جميع أصحاب المصلحة في دفع هذه العملية إلى الأمام.

في الختام، يرحب وفد بلدي بالعمل الذي تضطلع به وحدة دعم وتمكين المرأة في المجلس الرئاسي، والتي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة في المجالين السياسي والاقتصادي في ليبيا. فإشراك المرأة في الحوار السياسي أمر أساسي لضمان شمول جميع قطاعات المجتمع الليبي في عملية رسم مستقبلهم، بروح من التفاني من أجل تحقيق السلم والأمن في ليبيا.

ومن خلال نضالنا من أجل التحرر، فإننا نحن أبناء جنوب أفريقيا ندرك على نحو مباشر أهمية إدماج المرأة في عملية السلام وفوائد إدماج السكان كافة.

**السيد شولتز** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام

للتعامل مع الأزمة الليبية الدموية، فإنه لم يُسمح لها بتنفيذها حتى النهاية. وينبغي أن يُذكر هذا الإخفاق والإخفاقات العديدة التي أعقبتها شركاءنا من خارج القارة الأفريقية بأن الأفارقة هم الأقدر على فهم مشاكلهم وإيجاد حلول لها. ويجب أن يُسمح للأفارقة بتقديم حلول للمشاكل الأفريقية وألا تتم الاستعانة بالشركاء إلا عندما يقتضى الأمر ذلك.

أود أن أركز في مداخلتي على العملية السياسية والحالة الإنسانية في ليبيا.

يؤيد وفد بلدي ويشجع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد سلامة، في العمل مع جميع الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول ودائم. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بالانخراط مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في دعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ونتطلع إلى عقد المؤتمر الوطني من أجل تجاوز مرحلة الانتقال السياسي وتوحيد البلد بشكل كامل.

وستواصل جنوب أفريقيا، بصفتها عضواً في لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن ليبيا، دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مساعدهما المشترك المتمثل في تنسيق الأنشطة المشتركة التي ستسهم في التوصل إلى حل سلمي للأزمة الليبية.

ونود أن نذكر بأن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد كرر، في اجتماع قمته الحادي والثلاثين، الذي عُقد في نواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨، الإعراب عن "القلق العميق إزاء الحالة الأمنية المستمرة في ليبيا، والتي تواصل إطالة أمد معاناة الشعب الليبي".

وأعاد رئيس اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تأكيد رغبتهما المشتركة في مساعدة جميع أصحاب المصلحة في التغلب على الأزمة الخطيرة التي تواجه ليبيا. وقد اتفقا، في هذا الصدد، على استئناف الأعمال التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية بمشاركة جميع الجهات

مستعدة لتقديم دعم كبير، وهي تثنى على ما أنجز بالفعل، مثلاً، من جانب مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص على ما قاله من كلمات طيبة في حق خبراء المصرف الاتحادي الألماني الذين يدرّبون حالياً الموظفين الليبيين في المصرف المركزي.

النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها تتعلق بالحاجة الملحة للقيام بإصلاح اقتصادي بغية التخفيف من حدة التوترات. فأولويتنا الثالثة يجب أن تكون هي الإصلاح الاقتصادي. وندعو الجهات الفاعلة الليبية إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية دون تأخير، ولا سيما الإصلاحات المتعلقة بأسعار الصرف والإعانات. فالنظام الحالي ينتفع منه الذين لا يعملون لصالح الشعب الليبي. وبالتالي، يجب علينا أن نسعى إلى تغيير ذلك النظام. ويشمل ذلك مكافحة الممارسات الإجرامية مثل تهريب الوقود والعملية، والغش. وبصفة عامة، ينبغي تعزيز الشفافية للتخفيف من حدة التوترات وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، اقترانا بتحسين توزيع الثروة.

وقد أكد الممثل الخاص أن قائمة التحديات المتبقية في ليبيا ما زالت طويلة. وفي ملاحظاتي الختامية، سأتناول اثنين أو ثلاثة منها.

أولاً، إن التمثيل المناسب للمرأة، كما ذكر العديد من المتكلمين الذين سبقوني، أمر نوليّه أهمية بالغة. فالمرأة يجب إشراكها، لا في المؤتمر الوطني على وجه الخصوص فحسب، ولكن أيضاً في جميع العمليات الأخرى التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي، والمصالحة، وبناء المؤسسات الوطنية.

ثانياً، إن تدفقات الأسلحة غير المشروعة من ليبيا تسهم في زعزعة الاستقرار في أجزاء كبيرة من منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وينبغي أن نضع نُهجاً مبتكرة لإشراك الجهات الفاعلة الوطنية في ليبيا في اتخاذ تدابير فعالة لتحديد الأسلحة الصغيرة بصورة فعالة.

لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية الممتازة. ومرة أخرى، أؤكد كامل دعم وفد بلدي لما حدده من سبل للمضي قدماً. وأود أن أركز مداخلتي على ثلاث أولويات للعمل.

الأولوية الأولى هي المؤتمر الوطني بوصفه العنصر الرئيسي لخطة العمل. فالمؤتمر الوطني يجب أن يكون هو وأولويتنا السياسية القصوى. فهو يتيح الفرصة للبيين على لكسر حالة الجمود في العملية السياسية وجعلها شاملة حقاً. كما يمثل فرصة لتمهيد السبيل لإنشاء مؤسسات موحدة وإجراء انتخابات على أساس التوافق الوطني. ولسوء الحظ، فإن الجمود الحالي يستفيد منه العديد من المنتفعين. وكما قال الممثل الخاص، ينبغي أن نتوقع قيام العديد من الأطراف بمحاولات لإفساد العملية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي قاطبة أن يدعم الممثل الخاص وما اقترحه من سبل للمضي قدماً. وألمانيا لا تزال تؤيد عمله تأييداً تاماً. وإذا لزم الأمر، ينبغي أن نكون مستعدين للضغط على من يحاولون عرقلة العملية. وذلك قد يشمل فرض الجزاءات المحددة الأهداف، على نحو ما وافق عليه المجلس سابقاً. ووحدة المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، تظل بالغة الأهمية. ونحن ندين بهذه الوحدة لأبناء الشعب الليبي الذين يعانون الأمرين، ولم يعد بمقدورهم الصبر.

ثانياً، إن الجهود المبذولة لبناء المؤسسات شروط ضرورية لتحقيق الاستقرار. فالعملية السياسية لا تحدث في فراغ، ولا يمكنه أن تحقق النتائج المرجوة منها في فراغ. وتتطلب في الوقت ذاته بذل جهود لبناء المؤسسات باعتبارها الأولوية الثانية التكميلية. وفي هذا الصدد، لا بد من مبادرات مثل المراجعة، وإنشاء مركز للعمليات المشتركة، وتدريب أفراد الشرطة. ويجب أن نقوم على نحو أفضل بتنفيذ هذه التدابير بصورة سريعة ومتسقة ومشتركة في الإطار المتعدد الأطراف. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تتولى الريادة والمبادرة في بذل جهود محددة ومنسقة على الصعيد المتعدد الأطراف دعماً للمؤسسات الليبية. وألمانيا



بشعبها الأبي، قد عانت للأسف معاناة كثيرة. وتشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء حالة إخواننا وأخواتنا الليبيين. لقد تسبب انعدام الأمن وتمزق المشهد السياسي والعنف والإرهاب في خسائر فادحة. ويتعين القيام بالكثير، ولكننا نؤمن أن النجاح ممكن تماما، إن استخلصنا العبر من الماضي وأيدنا تأييدا كاملا الاتفاق السياسي الليبي ووضعنا رؤية جماعية لإحلال السلام وإرساء الديمقراطية. وينبغي لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أن توجه طاقاتها لتحقيق تلك الغاية. وبينما تشارك في تلك الجهود الأمم المتحدة والجهات الأخرى، فإن إندونيسيا تؤكد بالإضافة إلى ذلك على النقاط التالية.

أولا، لا بد من إيلاء الأولوية للمصالحة الوطنية. فالصعوبات التي يواجهها البلد بأسره ستزداد إذا كانت مراكز السلطة القائمة في طرابلس وفي الشرق تعمل لتحقيق مقاصد متعارضة. ووجود حكومة وطنية رسمية واحدة بجيش موحد وأجهزة أمنية ومؤسسات مالية واقتصادية أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلد وإعداده لعملية انتخابية ديمقراطية. وينبغي لجميع الأطراف أن تكثف جهودها وتتخلى عن مصالحها الضيقة من أجل مصلحة جميع أفراد شعب ليبيا. والأهم، هنا مرة أخرى، هو المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف الموحد للمجتمع الدولي دعما لاجتماع باليرمو، لا سيما تأييده لخطة عمل الأمم المتحدة.

ونأمل أن يتيح عقد المؤتمر الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة في وقت مبكر من هذا العام فرصة جيدة لمختلف الجماعات السياسية الليبية لتطرح أفكارها وتنشط جهودها بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتفاق السياسي الليبي أن يعزز على أكمل وجه العملية السياسية في سبيل إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة. وتدعو إندونيسيا مرة أخرى جميع الأطراف الوطنية والشركاء الخارجيين المعنيين إلى الاضطلاع الكامل بدورهم للمساعدة في كفالة تقدم خطة عمل الأمم المتحدة بسلاسة.

وقد أكد الممثل الخاص سلامة على أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وألمانيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويساور ألمانيا القلق بوجه خاص إزاء الحالة في مراكز الاحتجاز في ليبيا، على نحو ما ورد مؤخرا في تقرير عن تحقيق مشترك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فالآلاف من المهاجرين يتعرضون بصورة منهجية للتجويع، والضرب، والحرق بالأجسام الساخنة، أو لأشكال أخرى من سوء المعاملة. وهذه الحالة يجب معالجتها وتغييرها.

وأخيرا، نرحب كثيرا بالإذن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتقديم المساعدة في مجال حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، في إطار الولاية المجددة للبعثة، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ونرحب صراحة بإدراج جرائم العنف القائم على نوع الجنس مؤخرا بوصفها معيارا للإدراج في قائمة نظام الجزاءات، فضلا عن إدراج ستة أفراد فيها لضلوعهم في الاتجار بالبشر.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** على غرار الآخرين، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية. ونشيد به، مثلما نشيد بفريق البعثة، على جهودهم الحثيثة من أجل المساعدة على تيسير إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السيد يورغن شولتز على تقاريره الدورية عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونتمنى له التوفيق في الاضطلاع بواجباته.

إن ليبيا - هذا الفسيفساء الجميل والغني بالتقاليد الأمازيغية والأفريقية والتركية والعربية والعديد من الثقافات الأخرى -

ومن الضروري تحسين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية لضمان نوعية حياة أفضل لهم، بما في ذلك إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية. ويجب أن يكون الإصلاح الاقتصادي مرتبطا بالإصلاح السياسي والأمني.

وفي الختام، يجب على المجلس أن يستخدم كامل ثقله للتأثير على مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والخارجية للتأكد من حل النزاع في ليبيا وعودة السلام والأمن إلى البلد. وليبيا أيضا يمكنها بل يجب أن تزدهر في ظل الديمقراطية، وبدون تدخل خارجي سلمي، بما يتماشى تماما مع رغبات شعبها. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون ليبيا سيدة مصيرها.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص سلامة على إحاطته الإعلامية وجهوده المتواصلة وتلك التي يبذلها فريقه في بيئة صعبة للغاية.

وكما لاحظ ممثل المملكة المتحدة وأوحي كل متكلم بعده فإن الوضع القائم في ليبيا غير مستدام. ولا يزال الإرهابيون يتفحصون الفرص لإعادة التجمع، كما شهدنا في الشهر الماضي في الهجوم الشنيع الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على وزارة الخارجية في طرابلس. إن حالات تعطيل إنتاج النفط في الجنوب تضر بجميع الليبيين. وتواصل الجماعات المسلحة تسعى للحصول على النفوذ والمحسوبية.

وفي هذا السياق، نؤيد بقوة الممثل الخاص سلامة وخطة عمل الأمم المتحدة المعدلة التي عرضها على مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8394)، بما في ذلك دعواته إلى مؤتمر وطني بقيادة ليبية يعقد في أوائل عام ٢٠١٩ وبدء العملية الانتخابية اللاحقة هذا الربيع. ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص اليوم بشأن المشاورات التي أجراها مؤخرا مع القادة الليبيين، وبسفره إلى الجنوب وبخطته الحالية للمؤتمر. ونحث جميع الليبيين على اغتنام هذه الفرصة للخروج من المأزق

ثانيا، ينبغي تحسين الأمن. فازدواجية مراكز السلطة، اقتارنا بالصراع على النفط والموارد الأخرى، أدت إلى تفاقم الحالة. والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ازدهرت على وجه الخصوص. وبينما يتعين على حكومة الوفاق الوطني ألا تدخر أي جهد، ينبغي لجميع الجماعات السياسية والمليشيات أيضا أن تؤدي دورا إيجابيا لتمكين الحكومة من توفير الأمن لعامة الناس من الليبيين الذين عانوا الأمرين بالفعل.

والحالة الأمنية المتردية، بوجود المليشيات والإرهابيين، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ستظل تحديا خطيرا. وإننا ندين كل أعمال الإرهاب كيفما كان نوعها. ومما يزيد من قلقنا، الاشتباكات التي وقعت بين الجماعات المسلحة الموجودة في طرابلس والمناطق المجاورة، في آب/أغسطس ٢٠١٨. ونتفق مع الأصوات القليلة التي دعت إلى ضرورة وضع استراتيجية أمنية شاملة، دعما لاستعادة الأمن في جميع أنحاء البلد. ونشيد بالعمل الشاق الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فيما يتعلق بالأمن والحماية والوساطة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ويجب علينا أيضا أن نؤيد تأييدا كاملا جهود البعثة وتتخذ إجراءات متضافرة.

ثالثا، تؤكد إندونيسيا على أهمية التنمية إلى جانب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون. فهذه عناصر هامة من أجل استعادة الأوضاع الطبيعية في ليبيا.

ولكن كنا نقرّ بالدور الحيوي الذي تقوم به مختلف وكالات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية والدولية الأخرى، فإننا ندعو إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى ليبيا في بناء القدرات في تلك المجالات ذات الأولوية وغيرها من المجالات.

كما يجب علينا ترتيب إجراءاتنا حسب الأولوية من أجل مساعدة الشباب والنساء. فمن شأن الاصغاء إليهم وإشراكهم في صنع القرارات الوطنية أن يزيد من مشاركتهم في بناء رؤية وطنية جماعية من أجل السلام والتقدم والالتزام بها.

وقف إطلاق النار المبرم في ٤ أيلول/سبتمبر واتفق تثبيت وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٩ أيلول/سبتمبر.

ونذكر أولئك الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار في ليبيا بأن مجلس الأمن منتبه ويمكنه أن يفرض جزاءات. وبيّن تجميد الأصول وحظر السفر على زعيمة الميليشيات إبراهيم جحزان في أيلول/سبتمبر، وصلاح بادي في تشرين الثاني/نوفمبر، مدى جديتنا وسنظل كذلك.

لقد عانى الشعب الليبي من انعدام الأمن والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاضطرابات السياسية لفترة طويلة جدا. وبالشراكة مع الممثل الخاص سلامة، يجب علينا اغتنام الفرصة الحالية لكسر الجمود السياسي من خلال المشاركة في المؤتمر الوطني وتمكين جميع الليبيين على التحرك نحو مستقبل أكثر سلما وازدهارا.

**السيد تينيا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** في البداية، أود أن أعرب عن تضامننا العميق مع حكومة كولومبيا وشعبها، وأتقدم بأحر التعازي إليهما وإلى أسر ضحايا الهجوم البشع الذي وقع بالأمس، وندينه بقوة.

نرحب بعقد هذه الجلسة، وأود أن أشكر الممثل الخاص، غسان سلامة، والسفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على بياناتهم الشاملة. لقد وصفت إحاطاتهم الإعلامية صباح هذا اليوم حالة تتطلب الدعم العاجل من المجتمع الدولي واهتمام المجلس.

ويساور بيرو قلق بالغ إزاء التطورات في ليبيا. إن تصلب المواقف، والافتقار إلى التزام حقيقي من جانب بعض الجهات الفاعلة واستمرار الحوادث العنيفة، مثل الذي وقع هذا الأسبوع، ما زالت توجب الوضع الراهن وغير المستقر.

إننا نأسف أسفا عميقا لأن الهيئات التشريعية القائمة لا تزال تؤخر اعتماد التشريعات اللازمة لإجراء عملية الانتقال

السياسي في البلد. إن الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأي طريقة يمكننا القيام بذلك.

وإذ تحرز الأمم المتحدة تقدما في الوساطة، فإن بعض الفصائل المسلحة، التي تخشى التقدم الحقيقي والشامل للجميع، تحاول تصعيد التوترات. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. تعارض الولايات المتحدة بشدة جميع المحاولات الرامية إلى الالتفاف على العملية السياسية عن طريق العنف.

ولئن كان يتعين أن تسير العملية السياسية بسرعة، فإن المواعيد النهائية المصطنعة ستعقد الجهود. وتشيد الولايات المتحدة برئيس الوزراء الليبي السراج وغيره من القادة الليبيين لاستمرار اهتمامهم بالأبعاد الاقتصادية للنزاع. وبناء على دعوة ليبية، استضافت الولايات المتحدة القادة الليبيين في تونس العاصمة في الأسبوع الماضي من أجل الدورة التاسعة للحوار الاقتصادي الليبي.

ونشجع الحكومة الوفاق الوطني على التعجيل بتنفيذ ما يلزم من إصلاحات مالية ومتعلقة بالإعانات النقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الليبي ونحثها على مضاعفة التزامها بشفافية المالية العامة. وستمكن هذه الجهود إجراء الحوار الذي تشتد الحاجة إليه بشأن التوزيع العادل لثروة البلد.

وكما أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا، فإن نفظ ليبيا هو ملك للشعب الليبي. وندين المعاملات غير المشروعة في النفظ الليبي، ونؤكد من جديد دعمنا لتنفيذ الصارم للقرارات ٢١٤٦ (٢٠١٤)، ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، ٢٣٦٢ (٢٠١٧)، التي تحظر هذه الممارسة.

كما نشجع السلطات الليبية على مواصلة عملها مع البعثة لتعزيز الترتيبات الأمنية، ولا سيما في طرابلس. ونكرر إدانة البعثة لأعمال العنف التي وقعت مؤخرا في العاصمة الليبية، وندعو جميع الجماعات إلى أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاق

البلدان التي لديها أكبر الموارد وتلك الملتزمة بالسلام والاستقرار، مدعوة إلى تقديم مساهمات موضوعية من أجل استعادة سيادة القانون في ليبيا.

ونسلم الضوء على تشكيل وإطلاق وحدة دعم وتمكين المرأة داخل المجلس الرئاسي، التي نأمل أن يتجسد عملها في زيادة مشاركة المرأة في الكيانات المختلفة ومراحل العملية السياسية.

بيرو ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي في ليبيا يقضي على مستوى العنف المرتفع، ويكفل المساواة عن الجرائم البشعة، ويعمل لصالح الاستقرار الإقليمي، كما يساهم في تحقيق السلام المستدام.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة، في بياني الأخير أمام مجلس الأمن، لأشكر جميع ممثلي الدول الأعضاء على إسهاماتهم القيّمة وعلى كونهم زملاء وأصدقاء رائعين. أود أيضا أن أشكر الأمانة العامة وكامل الفريق التقني لما قدموه من دعم قيم.

وأخيرا، أود أن أنوه وأعرب عن تقديري على وجه الخصوص للممثل الدائم لبلدي، السفير غوستافو ميسا - كوادرا، وزملائي الأعضاء في البعثة الدائمة.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** بداية، أود أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته المفصلة بشأن آخر التطورات في ليبيا، وعلى التزامه وفريقه بوجه عام. وأود أيضا أن أشكر السفير يورغن شولتز على إحاطته الأولى عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا منذ تولت ألمانيا رئاسة اللجنة من شركائنا السويديين.

وكما بين لنا الممثل الخاص، فما تزال الاستعدادات مستمرة لعقد المؤتمر الوطني. وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للممثل الخاص في تنفيذ خطة عمله المنقحة التي حظيت بتأييد

السياسي - وخاصة لأن، كما قال السيد سلامة للمجلس سابقا، ٨٠ في المائة من الليبيين لصالح يؤيدون إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفي السياق الراهن المهش، نرحب بالتطورات التي شجعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على عقد المؤتمر الوطني في بداية هذا العام، الأمر الذي أدى إلى، من بين إجراءات أخرى، عقد ٧٧ اجتماعا تحضيريا. ونتوقع نتائج ملموسة، في الأسابيع القادمة، ستسهم في تهيئة مناخ من الاعتدال والانفراج والحوار والالتزام بتحقيق السلام للبلد وشعبه. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن المؤتمر بالبرمو قد أعاد التأكيد على التزام المجتمع الدولي بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

إن تركيزنا على المجال السياسي لا ينفي الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم مواز ملموس في مختلف المجالات. وفي المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على الإصلاحات التي أجراها مؤخرا المجلس الرئاسي وترمي إلى التخفيف من الصعوبات اليومية التي يواجهها المدنيون وتقليص مصادر دخل الميليشيات، التي تعتمد على الاقتصاد غير الرسمي. كما يجب علينا مواصلة الجهود الرامية إلى تقييم وتوحيد مصرف ليبيا المركزي مع فرعه الشقيقي في الشرق، التي تسعى إلى ضمان المزيد من الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية الكبيرة للبلد.

وفي المجال الإنساني، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء الظروف السيئة التي يواجهها الآلاف من المحتجزين، وكثير منهم من النساء والأطفال. ويجب علينا تكثيف الجهود بسرعة من أجل استعراض ملفاتهم بغية معالجة الحالات التي لا أساس لها من الصحة وغير القانونية، وهو ما يجب تكملته بإتخاذ جميع أعمال الإذلال أو التعذيب.

نشدد أيضا على أهمية منع مزيد من تصعيد العنف في العاصمة وفي أجزاء أخرى من البلد، وتأسيس قوات مسلحة وشرطة محترفة وتحت قيادة موحدة. إن المجتمع الدولي، ولا سيما

نسبي في الحالة الاقتصادية وهو ما لاحظته الليبيون ولا شك أنه أنه مشجع للغاية.

وأود في ذلك السياق، أن أؤكد مرة أخرى أن جميع أولئك الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار في ليبيا أو يعرقلون العملية السياسية سيكونون عرضة لفرض الجزاءات الدولية عليهم. وينطبق ذلك أيضا على المسؤولين عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وأعمال النهب الاقتصادي واختلاس الأموال العامة. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل اتخاذ إجراءاته بصددها.

أخيرا، وكما قيل سابقا، ما زالت الحالة الإنسانية أيضا سيئة للغاية، وخاصة مخنة المهاجرين واللاجئين الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان كما هو مبين بوضوح أيضا في تقرير الأمين العام. وتجدد فرنسا دعوتها للسلطات الليبية إلى بذل ما في وسعها لضمان المعاملة الكريمة للمهاجرين واللاجئين. وندعوها إلى مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في مجال مراجعة قانون اللاجئين ووضع نظام لتسجيل اللاجئين بهدف حمايتهم. ويظل ذلك أولوية لأجل حماية حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة.

ويُعدُّ الوضع الراهن في ليبيا عدواً مشتركاً لنا جميعاً ما دام يمهّد الطريق أمام جميع أنواع التهديدات والسلوكيات الانتزاسية والاتجار غير المشروع. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية. ومن الأهمية بمكان أن نواصل تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص بهدف تجاوز المأزق المؤسسي القائم والنهوض بالعملية الانتقالية في ليبيا. وفي إطار متابعة مؤتمر باريس، أكد مؤتمر باليرمو وحدة المجتمع الدولي دعماً للتجاهات التي اقترحتها الممثل الخاص.

ولا يمكن توطيد الاستقرار إلا عن طريق استراتيجية متكاملة تتصدى للمسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن

جماعي في مؤتمر باليرمو. ويجب تحقيق الهدف الذي حدده باليرمو بعقد المؤتمر الوطني في أقرب وقت ممكن لأجل تنظيم الانتخابات الوطنية بحلول فصل الربيع. ونؤيد موقف الممثل الخاص فيما يتعلق بأهمية الالتزام المبكر من قبل الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية. تحقيقاً لتلك الغاية، ومع اقتراب الموعد النهائي لإجرائها، يجب علينا زيادة الضغط على تلك الجهات الفاعلة حتى تلتزم باحترام النتائج وتنفيذ التوصيات. ويكتسي توافق الآراء السياسي على نطاق واسع أهمية بالغة كي تكون الانتخابات التي طال انتظارها قوة دافعة للسلام وليس مصدرا جديدا للتوتر.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في الميدان واستمرار التهديد الإرهابي كما يدل عليه الهجوم الذي شنه تنظيم داعش على وزارة الشؤون الخارجية في طرابلس، والذي ندينه بشدة. ولا يزال الصراع من أجل النفوذ بين الميليشيات مستمرا أيضا في الميدان بينما يتسم الوضع بين وزارة الداخلية والميليشيات في طرابلس بالتوتر. وبالنظر إلى تصاعد أعمال العنف في طرابلس خلال الأيام الأخيرة فقد أصبح تنفيذ الترتيبات الأمنية أكثر إلحاحا وضروريا من أي وقت مضى.

ونشيد مرة أخرى، على غرار نظيرنا البريطاني والعديد من الزملاء الآخرين، بجهود والتزام الممثل الخاص ومشاركته النشطة على المسار الأممي. ويجب تنفيذ الترتيبات الأمنية بشأن طرابلس على نحو فعال وبدعم منا. وفي ذلك الصدد، لا يزال توحيد القوات المسلحة الليبية تحت سيطرة السلطات المدنية يشكل أولوية ملحة.

وفي ذلك السياق، فإن من الضروري أيضا أن تستمر الإصلاحات الاقتصادية. وينبغي إعطاء الأولوية أيضا لانخفاض قيمة الدينار الليبي وإصلاح نظام الإعانة وتبسيط إجراءات التوظيف في القطاع العام، والشتغيل الجماعي لمصرف ليبيا المركزي وإعادة توحيد إدارة الموارد الليبية بطريقة شفافة لصالح جميع الليبيين. ويشير تقرير الأمين العام (S/2019/19) إلى تحسن

ولا تزال الحالة الأمنية في طرابلس هشة بالرغم من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية المتفق عليها في أيلول/سبتمبر بفضل الجهود التي تبذلها البعثة. وندعو إلى التقيد الصارم بتلك الاتفاقات وأن تعمل الأطراف المعنية على تنفيذ التزاماتها. وندين في ذلك الصدد، القتال الذي حدث مؤخراً في جنوب طرابلس.

ولا يزال التهديد الإرهابي في ليبيا مستمراً للأسف، ولا يؤدي عدم التوصل إلى حل سياسي للنزاع إلا إلى حفز عودة ظهور الإرهاب، وعودة داعش على وجه الخصوص.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن ألفت الانتباه إلى مخنة الأطفال في ليبيا، إذ يستمر الإبلاغ عن حالات استخدام الجماعات المسلحة في ليبيا للأطفال. ولا تزال أطراف النزاع تحرم الأطفال من حريتهم وتستخدمهم في عمليات تبادل الأسرى. وقد وثقت الأمم المتحدة الحوادث التي ألحقت الضرر بالمشردين والمهاجرين، بمن فيهم الأطفال الذين حرّموا من الحرية وتعرضوا للاغتصاب واستغلوا في ممارسة البغاء أو غيره من أشكال العنف الجنسي. ومن الضروري أن نحمي الأطفال اليوم للحيلولة دون اندلاع دوامة جديدة من العنف والنزاعات غداً.

إن المسؤولية والشفافية في إدارة مصادر الإيرادات الكبيرة في البلد، سواء كانت من النفط أو الضرائب، لصالح جميع الليبيين مسألة أساسية. كما أن الإصلاحات الاقتصادية، مثل إلغاء إعانات الوقود وتخفيض قيمة العملة، تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية. وتشجعنا تدابير الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت مؤخراً وندعو الهيئات المعنية إلى مواصلة السير على هذا الطريق، ولا سيما فيما يتعلق بعملها في وضع ميزانية متسقة ومسؤولة لعام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد بلجيكا بعثة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى تنسيق جهود إعادة توحيد المنظمات مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط.

وفي الختام، يحذوني الأمل في أن يمهّد إدماج الهياكل الاقتصادية الطريق لإعادة توحيد المؤسسات السياسية والمتصلة بالأمن.

إجراءات الانتخابات وفقاً لجدول زمني واضح وطموح. وعليه، فإن دعم الالتزامات التي تعهدت بها الجهات الفاعلة الليبية ضروري لأجل الخروج من الوضع الراهن. ومن الأهمية بمكان أن ندعم كل هذه الجهود. ونؤكد عزم فرنسا عزم على تحقيق تلك الغاية.

**السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود بدايةً، أن أشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. وأود أن أشيد إشادة خاصة بجهوده وجهود جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذين يعملون في بيئة صعبة للغاية. وأتوجه بالشكر أيضاً للسفير شولتز على الإحاطة التي قدمها بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وتعرب بلجيكا عن التزامها بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المعدلة بشأن ليبيا. وكما قال العديد من المتكلمين الذين سبقوني، فإن تغيير الوضع الراهن يقتضي إحراز تقدم على ثلاثة مسارات - السياسي والأمني والاقتصادي. فهي لا تنفصل عن بعضها البعض بوصفها جزءاً من عملية شاملة بقيادة الليبيين أنفسهم.

ولذلك، نؤيد عمل الممثل الخاص والبعثة برمتها في الجهود الجارية لعقد المؤتمر الوطني في المستقبل القريب. وتدعو بلجيكا جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى التعاون بشكل بنّاء مع البعثة لأجل عقد المؤتمر الوطني ونجاحه. وينبغي أن يعتمد المؤتمر جميع المبادئ والالتزامات الضرورية بما يسمح بعقد الانتخابات البرلمانية.

وليس هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا، فالحل السياسي هو وحده الذي من شأنه أن يضع حداً للعنف ويمكّن من إعادة بناء مؤسسات قوية لصالح جميع الليبيين، مثل تشكيل قوات موحدة ومهنية للدفاع والأمن تحت سيطرة مدنية.

الرامية إلى مكافحة الإرهاب ودعم الدور الاستباقي الذي تضطلع به بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من بين أمور أخرى، ومساعدة الحكومة الليبية على معالجة مسألة المهاجرين واللاجئين.

ثالثاً، فيما يتعلق بتعزيز دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة، تؤيد الصين الممثل الخاص للأمين العام سلامة بصفته رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لكي يواصل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، ويعدّ لعقد المؤتمر الوطني، ويدعم جهود ليبيا في صياغة دستورها وتعديل الاتفاق السياسي الليبي وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية على النحو المناسب، في جملة مهام أخرى. وتدعو جيران ليبيا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة في جهد مشترك يرمي إلى تيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة.

رابعاً، فيما يتعلق بمعالجة مسألة الجزاءات على النحو الواجب، وهي ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة، فينبغي أن تخدم دوماً التسوية السياسية للمسائل ذات الصلة. إن الجزاءات المفروضة على ليبيا لا تزال تنفذ، وينبغي توخي الحذر لتفادي أي أثر سلبي على المدنيين أو البلدان الثالثة. وينبغي ألا تُخلّ الجزاءات بالمصالح الوطنية الشاملة لليبيا أو تُضر بالحياة اليومية والاحتياجات الإنسانية لشعبها. وفيما يتعلق بقلق ليبيا إزاء استمرار انخفاض قيمة العملة والخسائر المتكبدة نتيجة تجميد الأصول والمسائل الأخرى، من الضروري أن تعجّل لجنة الجزاءات البحث بشأن كيفية الاستجابة للشواغل المشروعة لليبيا على النحو المناسب. وتدعم الصين كل الجهود الرامية إلى المساعدة على تحقيق استقرار الحالة في الميدان والنهوض بعملية التسوية السياسية للمسألة الليبية. وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في إتمام ليبيا للمرحلة الانتقالية واستعادتها الأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سادتي الآن بيان بصفتي ممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، والسفير شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتهما الإعلاميتين.

ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في ليبيا. ونرحّب بالاجتماع الدولي بشأن ليبيا المعقود في باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وندين الهجوم الإرهابي الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر على وزارة الخارجية الليبية ونعرب عن القلق إزاء الأعمال القتالية الأخيرة التي استهدفت طرابلس مرة أخرى. ولا تزال ليبيا تواجه حالة أمنية هشة، وتفشياً للنشاط الإرهابي، وتدفقات كبيرة للاجئين والمهاجرين والعديد من التحديات الأخرى. وكما هو الحال دائماً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف ما يقدمه من دعم إلى ليبيا، ويساعد البلد على الانتهاء من المرحلة الانتقالية في أقرب وقت ممكن، واستعادة الاستقرار الوطني والحكم الفعال.

أولاً، مع التقيد بالهدف الرئيسي لحل المسألة الليبية من خلال الوسائل السياسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وقيادة الشعب الليبي، فيما ينهض بعزم بعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. ولا بدّ لجميع الأطراف الليبية من التقيد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات مع مراعاة مصالح بلدهم وشعبهم ومواصلة بناء الثقة المتبادلة من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول لجميع الأطراف.

ثانياً، سعياً إلى تهيئة بيئة أمنية مواتية لتيسير العملية السياسية، يتعيّن على البلدان والمنظمات الإقليمية ذات النفوذ حتّ الأطراف المعنية على الامتناع عن استخدام القوة، وتحقيق المصالحة من خلال تدابير بناء الثقة، وبناء جهاز أمن وطني موحد في أقرب وقت ممكن، وتحقيق الوحدة الوطنية وإرساء الحوكمة الفعالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكتف جهوده

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، فإننا نشدد على المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة لعقد المؤتمر الوطني في أوائل عام ٢٠١٩ في سبيل النهوض بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة، التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها. ونرحب أيضاً بتنفيذ المرحلة التشاورية من عملية المؤتمر الوطني، الذي عُقد في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ وشهد مشاركة الآلاف من الليبيين. ويمكن للمؤتمر أن يكون أداة لإيجاد مخرج من المأزق السياسي الذي هيمن على البلد. ولا بدّ لنتائجه من أن تكون نقطة استناد للعملية الانتخابية تركز على أفكار واضحة ومتسقة تحدد احتياجات الناس من حيث العملية الانتخابية والمستقبل على السواء. ونثني على عقد الاجتماع الدولي بشأن ليبيا في باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونسلط الضوء على مشاركة الممثلين الليبيين، الأمر الذي يدل على وجود نية واضحة للقيام بتغييرات من أجل السلام والأمن في البلد.

ولهذا السبب، ندعو الجهات الفاعلة السياسية الليبية إلى الوفاء بالتزامها بسن التشريعات اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، حيث إنه لا مفر من إعادة هيكلة السلطة التنفيذية وتوحيد مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صلاحية قانون الاستفتاء على الدستور المقترح الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وهناك عدد من المصالح المختلفة بين مختلف الأطراف في الإبقاء على الوضع القائم، ولكن هذا لم يؤد إلا إلى إغراق البلد في الانقسام والفوضى وعدم التوازن. ومن المهم الاستماع للناس، الذين يطلبون العيش في مكان يعمه السلام والتنمية والاستقرار، وهو ما لا تستطيع مؤسسات الدولة توفيره حالياً.

ويحدونا الأمل في أن تكون العملية السياسية عادلة وشاملة للجميع، حيث تؤدي النساء دوراً رئيسياً. وفي هذا السياق، نشيد بقرار المجلس الرئاسي لإنشاء وحدة دعم وتمكين المرأة في

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى العمل الجاد والجدير بالثناء الذي يقوم به وفريقه في الميدان. كما نشكر السفير يورغن شولتز، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطته الإعلامية الهامة.

في البداية، وفيما يتعلق بالأمن، يجب أن نُقرّ بالنتائج الإيجابية التي حققتها البعثة في التفاوض على وقف إطلاق النار في طرابلس، التي كانت مسرحاً لاشتباكات شديدة بين الجماعات المسلحة وأودت بحياة أكثر من ١٢٠ شخصاً. ويسعدنا أن نعلم أن الجماعات المسلحة التي كنتت تسيطر على عدد كبير من المرافق العامة قد انسحبت منها، وباتت تلك المرافق الآن تحت سيطرة السلطات الليبية. ونعتقد أن جهود البعثة، تحت قيادة السيد غسان سلامة، كانت عاملاً أساسياً في الحد من التوترات في تلك المدينة. كما نثني على حكومة الوفاق الوطني لاعتمادها خطة أمنية لطرابلس الكبرى، عززت وقف إطلاق النار وأنشأت بيئة أكثر استقراراً. ونأمل أن يكون تنفيذها فعالاً ومستداماً لصالح الشعب الليبي.

غير أن الحالة في أجزاء أخرى من البلد تتناقض على نحو صارخ مع حالة العاصمة. وتشير الجمهورية الدومينيكية بقلق إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن السائد في الأجزاء الجنوبية والغربية من البلد، حيث أصبحت المواجهات المسلحة، والاختطاف بدوافع مالية، والتخريب، والاتجار بالبشر، والاعتصاب، والقتل، والهجمات الإرهابية، من بين أمور أخرى، أمراً شائعاً. والاتجار غير المشروع بالأسلحة يسهّل هذه الجرائم ويفاقم النزاع، في حين يوضح الحالة المهشة التي تواجهها ليبيا. ولذلك من الملح تعزيز وتوحيد المؤسسات الأمنية، بحيث تنسق القوات المسلحة وأفراد الشرطة أنشطتها وتعمل بموجب المبدأ التوجيهي لضمان رفاه الجميع، لا الفرد.



سلامة، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، لبلورة إطار عام موحد يشتمل على مواقف توافقية لكل الليبيين، وبدون استثناء، من خلال تنظيم المؤتمر الوطني الجامع الذي يشكل بارقة أمل للخروج بالبلاد من أزمتها. ولكن في نفس الوقت، نود التأكيد على ضرورة احترام مخرجات هذا المؤتمر من كل الأطراف، وخاصة من الأطراف السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، وأن يكون الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه - في حالة حدوثه - كتابيا وبتوقيع جميع الأطراف الحاضرة، والرجوع إلى مجلس الأمن في حال عدم التزام أي طرف بما تم الاتفاق عليه. كما نأمل من مجلسكم الموقر العمل على وقف التدخلات الأجنبية السلبية في الشأن الليبي، تلك التدخلات التي أسهمت بشكل كبير، وربما حاسم، في إطالة أمد الأزمة في ليبيا من خلال تأثير بعض هذه التدخلات على بعض الأطراف في ليبيا، الأمر الذي أثر سلبا في عملية وصول الليبيين إلى حلول للمشاكل التي يعانون منها.

تمثل المنظمات الإرهابية التي تنشط في ليبيا خطرا يهدد ببلادي والعالم بأسره. ولقد نفذت هذه المنظمات في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي اعتداء إرهابيا على مقر وزارة الخارجية الليبية في طرابلس، نجم عنه سقوط عدد من الضحايا ووقوع عدد من الجرحى، وتدمير أحد مباني الوزارة. وهذا الهجوم يؤكد على الطبيعة البربرية والجبانة لهذه المنظمات التي تضرب في كل مكان ولا يهمها من يسقط من الضحايا الأبرياء، ولا تراعي أية قيم إنسانية أو دينية أو أخلاقية. ولمواجهة هذه المنظمات، يجب على العالم تقديم كل الدعم لليبيا في مواجهة هذا الخطر من خلال تقديم العون الاستخباراتي، وتزويد الأجهزة الأمنية الليبية بكل ما تحتاجه من معدات عسكرية ضرورية من أجل اجتثاث هذه الآفة التي نجح الليبيون في مواجهتها في الكثير من المناسبات، وقدموا آلاف من الشهداء من أجل القضاء عليها. ولعل المعارك التي خاضوها في مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية، في مدينتي سرت وبنغازي وغيرها من مدن ليبيا، لأكبر دليل على أن الليبيين قد يختلفون في بعض الأمور ولكنهم يتفقون

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما نرحب بالقرار ٢٤٤١ (٢٠١٨)، الذي يتضمن العنف الجنسي والجنساني كمعيار يتبعه فريق الخبراء التابع للجنة للإدراج في القائمة. فالعنف الجنسي والجنساني مسألة تثير قلقا متزايدا، وخاصة في مناطق النزاع، ويتطلب اهتماما وإجراءات ملموسة من جانب المجتمع الدولي، مثل جعل العنف الجنسي معيارا لفرض الجزاءات.

وأخيرا، نود أن نشدد على الحاجة إلى إيجاد حل للمشاكل في ليبيا. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم السلطات الليبية في عملية تعزيز الهياكل للاستجابة للسكان. كما ينبغي أن يشمل ذلك الدعم إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وشاملة للجميع. ويجب أن تكون المؤسسات فعالة من أجل ضمان تحقيق الأمن الذي ينشده الليبيون على مدى عقود من الزمن.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

**السيد المجربي (ليبيا):** السيد الرئيس، بداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة لترؤسكم المجلس هذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره (S/2019/19) المقدم إلى المجلس عن عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وللسيد غسان سلامة الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن نشاطات البعثة وآخر التطورات التي شهدتها بلادي. كما نتقدم بالتهنئة لسعادة السفير شولز بمناسبة توليه رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، كما نشكره على إحاطته الخاصة بعمل اللجنة ونشاطاتها.

يتطلع الشعب الليبي خلال النصف الأول من هذا العام إلى تطورات إيجابية تمنى أن تصل بالبلاد إلى بر الأمان، وتحقق طموحاته في قيام دولة مدنية ديمقراطية يسودها حكم القانون. وتأمل حكومة بلادي بنجاح المساعي التي يقوم بها السيد غسان

وأن هذه التقارير تشير إلى انتهاكات يتعرض لها المهاجرون في طريقهم نحو أوروبا، باعتبار ليبيا بلد عبور وليست بلد مقصد لهؤلاء المهاجرين. وتتجنى هذه التقارير في كثير من المناسبات، وقامت باستعمال عبارات وألفاظ تتهم الليبيين بالسخره وكرهية الأجانب.

بل وصل الأمر ببعضها إلى تفسير معاني بعض الكلمات في اللهجة العربية الليبية - كما يحلو لها - في حملة واسعة ترى حكومة بلدي أن الغرض منها هو الإساءة إلى الشعب الليبي أكثر من الاهتمام بحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فإننا لا ننكر وجود انتهاكات تعرض لها المهاجرون غير الشرعيين الذين دخلوا إقليم الدولة الليبية بطريقة غير قانونية قامت بها جماعات مسلحة خارجة عن القانون مرتبطة بجماعات إجرامية عبر وطنية وجدت في مناخ الانقسام وعدم وحدة مؤسسات الدولة أرضا خصبة للقيام بجرائمها التي ندينها ونستنكرها، ولكن أن يصل الأمر إلى اتهام حكومة الوفاق الوطني والقضاء الليبي بعدم النية في العمل من أجل وقف هذه الانتهاكات فهذا الأمر مرفوض، وخاصة أن الأمم المتحدة ومجلسكم الموقر يعلمان جيدا بالظروف التي تعمل فيها أجهزة الدولة الليبية وسعيها الدؤوب إلى استئناف عمل مؤسسات الدولة بطريقة توافقية تجنب البلد الحروب وتحاول إيجاد حلول للخلافات بين الليبيين.

كما أننا نستغرب أيضا الحملة التي شنتها بعض التقارير على جهاز خفر السواحل الليبي الذي ساهم بشكل كبير في إنقاذ العديد من المهاجرين. وبشهادة دول من الاتحاد الأوروبي، هذا الجهاز الذي نحاول بناءه من جديد وتنقصه العديد من الإمكانيات هو موضوع طلبات تقدمنا بها إلى لجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) للحصول على معدات ضرورية لعمل هذا الجهاز، حتى يتمكن من أداء دوره على أحسن وجه في التصدي لظاهرة تنفهم أسبابها التنموية في دول المصدر. ولكن يجب أيضا النظر إلى آثارها السلبية

في مواجهتهم لهذه المنظمات التي تحدد الجميع، ويرونها ظاهرة بغیضة ومستهجنة ومرفوضة جملة وتفصيلا من المجتمع الليبي.

تشكل الترتيبات الأمنية في مدينة طرابلس وكامل الأراضي الليبية ضرورة ملحة وعاجلة لتحقيق الاستقرار في البلاد. وبدون نجاح هذه الترتيبات لا يمكننا تحقيق الاستقرار في عمل مؤسسات الدولة بالصورة الطبيعية البعيدة عن ضغوط التشكيلات المسلحة التي كثيرا ما تؤدي تصرفات بعض عناصرها إلى إحداث حالة من الإرباك في عمل هذه المؤسسات، بسبب عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر إليها من القيادات المهنية في وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات. وفي هذا الإطار، نود أن نثني على الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وممثل معالي الأمين العام غسان سلامة، من أجل تنفيذ الترتيبات الأمنية التي تم الاتفاق عليها بالرغم من الصعوبات التي تواجهها عملية التنفيذ. ومع ذلك، يؤكد وفد بلادي على ضرورة الوقوف بحزم ضد كل من يحاول إفشال هذه الترتيبات. كما يجب على مجلس الأمن القيام بإجراءات ترى حكومة بلادي أنها ضرورة لأجل دعم الأجهزة الأمنية في البلاد من خلال تخفيف الحظر على السلاح المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، حتى تتمكن الأجهزة الأمنية من الحصول على ما تحتاجه من معدات وتجهيزات تمكنها من مواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها البلاد، والمتمثلة في انتشار الجريمة، والتشكيلات المسلحة، والجماعات الإرهابية. كما نأمل من مجلسكم الموقر الوقوف بحزم ضد سلوكيات بعض الدول التي تقوم، وبصورة غير قانونية تخالف قرارات مجلس الأمن، بتصدير كميات من السلاح، جرى ضبطها من قبل الأجهزة الأمنية الليبية، إلى جهات داخلية لا تخضع لحكومة الوفاق الوطني. ونحذر هنا من أن مثل هذه الأفعال ستسهم في تأجيج الأوضاع في البلاد، وتفشل الجهود التي يبذلها الليبيون والأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في البلاد.

يشكل موضوع الهجرة والتقارير التي تصدر عن بعض الأجهزة في الأمم المتحدة مصدر قلق لحكومة بلادي، خاصة

وفي الختام، يود وفد بلدي التأكيد على أهمية وحدة مجلسكم الموقر في تحقيق الهدف الأساسي المناط به وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. وكما تدركون فإن الأزمة الليبية ومنذ عام ٢٠١١ تشكل جزءا كبيرا من برنامج عمل هذا المجلس الموقر. وفي هذا السياق، يأمل وفد بلدي من مجلسكم تسريع عملية إيجاد حلول للأزمة التي نعانيها من خلال تبني مبادرات عملية وحاسمة تأخذ في اعتبارها الملكية الوطنية وسيادة الدولة الليبية وتضع حدا لتصرفات كل من يقف ضد استقرار ليبيا ويشكل حجر عثرة في طريق طموحات شعبها نحو التقدم والازدهار.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** قبل رفع الجلسة، أود بالنيابة عن أعضاء المجلس توديع السفير فرانسيسكو تينيا ممثل بيرو، وتهنئته على عمله الممتاز متمنيا له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

والمدمرة على دول مثل ليبيا، وخاصة في ظل الظروف التي تعيشها. وهنا نود التذكير بأن هناك الكثير ممن هم دخلوا ليبيا بطريقة غير قانونية تورطوا في أعمال إرهابية وجنائية وساهموا في القتال الذي شهدته الأراضي الليبية، بل تعدى الأمر ذلك ببروز فئة من المقاتلين الأجانب استعانت بهم للأسف بعض الأطراف الليبية ثم انقلبوا إلى عصابات مرتزقة يحاربون من أجل المال ويقومون بأعمال السلب والنهب والخطف. وأصبحوا يهددون استقرار الجنوب الليبي وإقليم الدولية الليبية بكامله.

هنا طالما أتحدث عن موضوع الهجرة والمهاجرين، فيما يتعلق بما أشار إليه السيد مندوب غينيا الاستوائية بشأن موضوع الحماية الدولية للمهاجرين. نعتقد أننا أوضحنا موقفنا في هذا الموضوع. وتم إدانته بشدة ونكرر أن موضوع الهجرة يحتاج إلى مقارنة مختلفة تماما عن الفهم السائد لدى الجميع. فموضوع المهاجرين غير الشرعيين أصبح أداة سياسية تدار من خلال عصابات دولية، سواء من دول المصدر أو المقصد مرورا بعصابات مرتبطة بها بدول العبور. وعليه يجب ألا يثار هذا الموضوع بعيدا عن التنسيق مع الحكومة الليبية.